

## الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة ١١١

الثلاثاء ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر . . . . . (قطر)

أفتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥. البند ١٣٠ من جدول الأعمال

البند ١٣٨ من جدول الأعمال (تابع)

التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد  
البرلماني الدولي

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام (A/66/770)

(A/66/668/Add.12)

مشروع القرار (A/66/L.45)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود، وفقا للممارسة

المتبعة، توجيه انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/66/668/Add.12، التي يبلغ فيها الأمين العام رئيس الجمعية العامة أن سوازيلند قد دفعت، منذ صدور رسالته الواردة في الوثيقة A/66/668/Add.11، المبالغ اللازمة لحفض متأخراتها إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة على النحو الواجب؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أرحب بالمشاركين في جلسة اليوم. ويسرني أن الجمعية العامة تجري مناقشة مستقلة بشأن التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي. وجلسة اليوم هي أكثر من مجرد مناقشة للعلاقة المؤسسية بين المنظمتين. فهي تسعى إلى دراسة كيفية التي ترتبط بها الأمم المتحدة بوصفها منظومة، المجتمع البرلماني العالمي، بمزيد من التفصيل. وأود أن أنوه بحضور رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، سعادة السيد عبد الواحد الراضي، والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، السيد أندرس جونسون هنا اليوم.

لقد دعا رؤساء الدول والحكومات عبر إعلان الألفية (القرار ٢/٥٥) قبل أكثر من عقد الأمم المتحدة إلى العمل مع

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



فيها العديد من الممثلين الحكوميين أيضا. ويسرني أن أشير إلى أن مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة (A/66/L.45) يدعو إلى تعزيز ارتباطات الجلسة السنوية لتكون بالعمليات الرئيسية التي تنفذها الأمم المتحدة، بهدف المساعدة في إثراء تلك العمليات من منظور برلماني. تحقيقا لتلك الغاية، سأواصل التشاور مع الدول الأعضاء في الأسابيع المقبلة لتحديد أي عملية من العمليات المقبلة للأمم المتحدة ستجني فائدة أكبر من الإسهامات البرلمانية الفاعلة.

وختاما، أعتقد اعتقادا جازما أنه ينبغي أن نولي في عملنا في الأمم المتحدة مزيدا من الاهتمام لكيفية مشاركتنا مع البرلمانات على الصعيد الوطني. وينبغي أن نساعد على تعزيز القدرات البرلمانية، وأن نشرك البرلمانات في الحوار الوطني وجهود المصالحة، فضلا عن إشراكها في صياغة وتدقيق الاستراتيجيات الوطنية.

كل برلماني هنا لديه من الخبرات والابتكارات ما يمكن مشاطرته، وتقع على عاتق كل واحد منا مسؤولية ودور حاسمان في ردم الهوة بين الأمم المتحدة والبرلمانات، وبين البرلمانات والمواطنين. لهذا السبب أنا من المؤمنين إيمانا راسخا بالتعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة وبالذور الأساسي الذين يضطلع به البرلمانيون في تحقيق وتنفيذ العمل السياسي للأمم المتحدة.

أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب ليعرض مشروع القرار A/66/L.45.

**السيد لوليشكي (المغرب):** اسمحوا لي بدايةً، سيدي الرئيس، بأن أعرب، باسم وفد المملكة المغربية، عن تقديرنا واعتزازنا بالمجهودات والمبادرات التي قمتم بها منذ تقلدكم رئاسة الجمعية العامة لهذه الدورة للدفع بالمواضيع التي تحظى بالاهتمام الدولي، وليس آخرها تقوية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات والاتحادات الدولية.

البرلمانات الوطنية عبر منظماتها العالمية، الاتحاد البرلماني الدولي، بطريقة أكثر منهجية. ويرز التقرير الذي قدمه الأمين العام لمناقشة اليوم (A/66/770) الأشكال العديدة للمشاركات التي حدثت بالفعل. فقد ازدادت مشاركة المشرعين في وفودهم الوطنية في الفعاليات الكبرى التي تقيمها الأمم المتحدة على نحو مطرد. وتشارك البرلمانات على نحو متزايد في استعراض وتنفيذ الالتزامات الدولية. وقد شهدت ذلك أثناء زيارتي للدول الأعضاء، بما في ذلك في بلجيكا، وستراسبورغ وغيرهما.

لقد اضطلع الاتحاد البرلماني الدولي بدور رائد في عقد الاجتماعات البرلمانية التي جرت في سياق المؤتمرات العالمية، كما رأينا في العام الماضي عبر مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا في اسطنبول. ويعمل الاتحاد البرلماني الدولي، في نطاق هيئاته وآلياته، على توفير بيئة يمكن فيها للأعضاء في البرلمان مناقشة وتوضيح المساهمة البرلمانية في العمليات الأساسية التي تنفذها الأمم المتحدة. وقد رأينا ذلك خلال المشاورات بشأن نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المقبل للتنمية المستدامة في ريو. وقد كان من دواعي سروري أنني شاركت في ٢١ أيلول/سبتمبر من العام الماضي، مع مجموعة من المشرعين الذين جاءوا إلى نيويورك بصفتهم جزءاً من وفود بلدانهم الرفيعة المستوى بهدف المشاركة في المناقشة العامة التي عقدتها الجمعية العامة. وقدمت لهم مبادرتي المتعلقة بجعل الوساطة إحدى ركائز رئاسي. وقد سرني كثيرا تقديم الجانب البرلماني بوصفه مساهمة في تقرير الأمم المتحدة بشأن دور الوساطة الفعالة خلال فترة قصيرة من تلك الجلسة.

وعمل مكثي بشكل وثيق في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، مع الاتحاد البرلماني الدولي لعقد الجلسة البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة، التي ركزت على مسألة موضوعية جدا تتعلق بتعزيز المساءلة السياسية من أجل بناء عالم أكثر سلاما وازدهارا. وجرت هناك مناقشة مستفيضة للغاية شارك

خامساً: دعوة أفرقة الأمم المتحدة القطرية إلى وضع طرق أكثر تنظيماً وتكاملاً في العمل مع البرلمانات الوطنية؛ سادساً وأخيراً: تشجيع مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة على الاستعانة على نحو أكثر انتظاماً بخبرة الاتحاد البرلماني الدولي وبرلماناته الأعضاء في تعزيز المؤسسات البرلمانية خاصة في البلدان الخارجة من الصراعات والبلدان في طور الانتقال إلى الديمقراطية.

وتكتسي هذه الأفكار أهمية خاصة في ظل اتساع وتعزيز الديمقراطية والدور المتزايد للمؤسسات التشريعية في بلورة السياسات ووضع الخطط التنموية. كما أنها تعطي زخماً إضافياً لدور اتحاد البرلمان الدولي على الصعيد الدولي. لكل هذه الاعتبارات تتمنى صادقين أن تعتمد الجمعية العامة هذا المشروع باتفاق جميع أعضاء الأمم المتحدة.

**السيد كانيلا** (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي بأن أتوجه إليكم بالتهنئة، سيدي، على عقدكم هذه المناقشة البالغة الأهمية بشأن التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي. وأرحب بحضور السيد عبد الواحد الراضي، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، والمسؤولين المرافقين له هنا. وأهنئه على العمل الدؤوب الذي ما فتئ يؤديه منذ أن تسلم مهام منصبه، وأتمنى له كل النجاح في الاضطلاع بمهامه في المستقبل.

إن تعظيم التعاون والتفاعل بين الأمم المتحدة والاتحادات البرلمانية والاتحاد البرلماني الدولي ليس فحسب أمراً محموداً، بل أمر ضروري. فبالإضافة إلى الدور الأساسي الذي تقوم به البرلمانات الوطنية في دمج الالتزامات الدولية في النظم القضائية الوطنية والتحقق من مراعاتها، فإن البرلمانات أيضاً جهات فاعلة حيوية في الجهود الرامية إلى إضفاء قدر أكبر من الديمقراطية على الأمم المتحدة وجعلها أكثر ارتباطاً بالواقع في دولها الأعضاء. ومن أجل تحقيق هذا، ثمة حاجة إلى حوار

وفي هذا الإطار، وبالأخص في إطار البند ١٣٠ من جدول الأعمال المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي" أود أن أقدم لكم نص مشروع القرار في الموضوع علماً بأن الجمعية العامة دأبت على اعتماد مثل هذا القرار مرة كل سنتين آخرها القرار الذي اعتمد خلال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. ويقدم المغرب، بصفته رئيس الاتحاد البرلماني الدولي ممثلاً في شخص الأستاذ عبد الواحد الرضي الذي يوجد بين ظهرانيا اليوم، مشروع القرار A/66/L.45، باسم ٣٤ دولة كانت في اللائحة الأولى وانضمت إليها خمسون دولة، ويصبح بالتالي مجموع الدول التي تبنت هذا المشروع ٨٤ دولة. وستبقى هذه اللائحة كما تعلمون، وحسبما جرت العادة، مفتوحة لمن يرغب في الانضمام إليها.

ولاعتماد هذا المشروع نظم الوفد المغربي، بالتعاون مع ممثلية الاتحاد البرلماني الدولي، مشاورات موسعة قدمت خلالها الإيضاحات الضرورية بخصوص التعديلات التي أدخلت على مشروع القرار. ويرتكز هذا المشروع أساساً على القرارات السابقة للجمعية العامة، مع إضافة مستوحاة من نتائج الدورة ١٣٦ للجمعية العمومية للاتحاد البرلماني الدولي، ومن تقرير الأمين العام الصادر تحت رقم A/66/766.

وتهدف تلك التعديلات إلى تقوية التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي بوسائل من بينها على وجه الخصوص، أولاً: وضع اتفاق جديد بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي؛ ثانياً: توفير مساهمة برلمانية في تصميم الجليل التالي من الأهداف الإنمائية الدولية؛ ثالثاً: إشراك الهيئات التشريعية بطريقة أكثر انتظاماً ومنهجية في الوفود الوطنية إلى الاجتماعات والمناسبات الرئيسية للأمم المتحدة؛ رابعاً: جعل جلسة الاستماع البرلمانية أكثر ارتباطاً بعمليات الأمم المتحدة رئيسياً بما في ذلك التحضير للمؤتمرات العالمية؛

البرنامج، ترى السلطة التنفيذية أن تعزيز دور البرلمان في تلك العملية أمر في غاية الأهمية. ويشارك برلماننا الوطني بالفعل في اثنين على الأقل من المشاريع المشتركة. ويتعلق أحد هذين المشروعين بالمساعدة في وضع مشاريع قوانين بشأن صياغة وتنفيذ استراتيجية للاتصال بين البرلمان والمجتمع المدني في سياق اللامركزية وتعزيز سياسة مشاركة المواطنين. ويتعلق الآخر بدعم وتعزيز إضفاء الطابع المؤسسي على الجوانب الجنسانية في هياكل وإجراءات وممارسات برلمان أوروغواي في سياق مشروع قانون لدعم السياسات العامة بشأن الحد من عدم المساواة بين الجنسين. والمسألة الأخيرة هي مسألة ذات أولوية على جدول أعمال كل من الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، كما جاء في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/66/770 وفي مشروع القرار A/66/L.45.

ونحن نتشاطر أيضا الرؤية بشأن الدور الحاسم الذي يمكن للبرلمانات الوطنية القيام به في التنفيذ الفعال لمفهوم الملكية الوطنية في جهود بناء السلام بعد انتهاء الصراع. ففي تلك المرحلة التي يكون الاستقرار السياسي هشاً خلالها، تكون مشاركة البرلمانيين في البرامج الوطنية للتعمير والتنمية أمراً حاسماً لعمليات السلام المستدام.

وتتناول التوصيات العديدة التي اقترحتها الأمين العام في تقريره هذه المسائل وغيرها. ويرد عدد من هذه التوصيات في مشروع القرار الذي عرضه وفد المغرب، والذي اشتركت أوروغواي في تقديمه من البداية، والذي نأمل أن يتم اعتماده قريباً بتوافق الآراء. وأوروغواي تحث عموم الأعضاء على المثابرة في جهودهم لتحقيق التنفيذ الفعال لتلك التوصيات واغتنام هذه الفرصة للاستفادة من تسليط الضوء مجدداً على تلك العلاقة، والذي يؤكد أهمية التفاعل، وكذلك التعاون، ودور أعضاء البرلمانات الوطنية.

**السيد بيركايا (إندونيسيا)** (تكلم بالإنكليزية): يود وفد

أكثر انسياً بشأن المسائل الدولية الأكثر أهمية بين المنظمة ومَن يمثلون المواطنين مباشرة في كل بلد والمنظمة العالمية التي تضم البرلمانات الوطنية.

من منظور شامل، يمثل احترام القانون الدولي وتعزيزه، بما في ذلك أحكام الميثاق، من جهة، وسيادة القانون على المستوى الوطني، من جهة أخرى، وجهين لعملة واحدة. والمؤسسة البرلمانية مشارك ضروري في تمكين المجتمعات في البلدان من الانتفاع منهما معاً.

وفي حالة جمهورية أوروغواي الشرقية، تؤكد بفخر أن برلماننا مازال يضطلع بعمل هام جداً في ما يتعلق بالنظام القانوني للبلد والتنمية، ليؤكد بذلك استمرار طابعه الدستوري ويقدم إسهاماً متميزاً في تعزيز سيادة القانون وبناء مجتمع ديمقراطي، وهو ما يمثل سمة مميزة لدولة أوروغواي.

وبشكل أكثر تحديداً، فإن أوروغواي مقتنعة بأن تعزيز العلاقات بين البرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي أمر ضروري في وقت تسعى فيه الأمم المتحدة إلى الحفاظ على مصداقيتها وشرعيتها وأهميتها وزيادة كل ذلك. وبداية، ينبغي لنا الاستفادة بقدر أكبر من الهيئات التعاونية القائمة وذلك، على سبيل المثال، عن طريق استخدام الجلسات البرلمانية السنوية المشتركة بين الجمعية العامة والاتحاد البرلماني على نحو أفضل. وينبغي أن تركز تلك الجلسات على تحقيق تفاعل حقيقي بين البرلمانيين والدبلوماسيين وموظفي الأمم المتحدة والأكاديميين.

وبالإضافة إلى ذلك، ترحب أوروغواي بالاهتمام الذي يبديه الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الوطنية بمختلف القضايا المدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة. ونشجع مشاركة الاتحاد والبرلمانات في هذه المسائل ومنها، على سبيل المثال وبصفة خاصة، عملية توحيد الأداء. وفي هذا الصدد، وفي حالة أوروغواي، وهي أحد البلدان الثمانية الرائدة في

الإثمائي في إعداد التقرير البرلماني العالمي. وسيكون التقرير نقطة انطلاق لإجراء مزيد من الدراسات لتحديد التحديات في العلاقة المتطورة بين المواطنين والبرلمانات. ونرحب أيضا بالاجتماعات والأنشطة المشتركة التي تضطلع بها الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي بهدف تعزيز الديمقراطية على الصعيدين الإقليمي والوطني.

كما تولى إندونيسيا أهمية كبيرة للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي في مجال تعزيز دور المرأة في البرلمان. ونحن فخورون بأن ٣٠ في المائة من الأعضاء الحاليين في برلماننا من النساء. وعلاوة على ذلك، فقد تولت امرأة منصب رئيس إندونيسيا قبل بضع سنوات فقط. ولذلك، نحن سعداء جدا بالتعاون الوثيق بين برنامج الأمم المتحدة الإثمائي والاتحاد البرلماني، إلى جانب العديد من الحكومات الوطنية، في تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. وندعم هذا التعاون بقوة.

إن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي يتطرق أيضا إلى القضايا ذات الأهمية على جدول الأعمال الدولي الحالي. أجريت منذ عام ٢٠١٠ مناقشات وأنشطة بشأن التنمية المستدامة والسلام والأمن الدوليين. ونعتبر مشاركة البرلمان، باعتباره صوت الشعب، في مناقشة المسائل الأساسية في المحافل المتعددة الأطراف، تقدما. وستدخل هذه المشاركة المعرفة بالمسائل قيد النظر، في العملية التشريعية الوطنية، على المستوى المتعدد الأطراف، وتعزز العملية المتعددة الأطراف، بفضل التواصل مع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني.

كما أشير إلى ذلك في التقرير، فإن مما يشجعنا التفاعل المتزايد بين كبار مسؤولي الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، مقتنعين بأن ذلك سوف يزيد من مستوى الوعي ويعزز التفاهم ويبني الدعم السياسي للمبادرات الهامة الجارية حاليا في منظومة الأمم المتحدة. وتشكل عضوية إندونيسيا إلى جانب دورها النشط في الاتحاد البرلماني الدولي، شهادة

بلدي أيضا أن ينوه بالعمل الممتاز الذي يضطلع به رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، السيد عبد الواحد الراضي، وفريقه والأمين العام للاتحاد حتى الآن.

إن دور البرلمان، باعتباره صوت الشعب، في غاية الأهمية في المجتمع الديمقراطي ويستحق الدعم الحماسي وغير المقيد من قبل الحكومات. وإندونيسيا، بوصفها دولة ديمقراطية، تعتمد على برلمانها في صياغة تشريعات عادلة ونزيهة وممثلة وفي الحفاظ على مبدأ مساءلة الحكومة عن عملها.

والاتحاد البرلماني الدولي، الذي أنشئ قبل الأمم المتحدة، هو ملتقى للبرلمانات من شتى المناطق ومختلف النظم القانونية والسياسية. والاتحاد، بوصفه مؤسسة، يسهم أيضا في المداورات بشأن التحديات العالمية مثل التنمية المستدامة وإرساء الديمقراطية وسيادة القانون، وكذلك دور المرأة في البرلمان. وجميع هذه القضايا الهامة تجري أيضا مناقشتها هنا في الأمم المتحدة وداخل أجهزتها.

ومنذ عام ١٩٩٦، تدعم إندونيسيا بقوة تعزيز العلاقة المؤسسية بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. ونحن نشهد تعاونا مثمرا بين المنظمين في مختلف المجالات، بما في ذلك الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة والسلام والأمن الدوليين. وبخصوص قوة هذا التعاون، فإن إندونيسيا تدعم أيضا العنصر البرلماني الأكثر تنظيما في عمل الأمم المتحدة والذي بدأ من خلال القرار ١٢٣/٦٥، المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي. وكما جاء في تقرير الأمين العام، فقد جرى تنفيذ العديد من الأنشطة بمشاركة الأطراف الثلاثة جميعا منذ عام ٢٠١٠ (انظر A/66/770).

وفي ما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان، نرحب ونشيد بعمل الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة

الأمين العام بان كي - مون، على مجمل الجهود التي بذلها بغية تعزيز وتطوير ذلك التعاون.

آمنت مصر على الدوام بأهمية تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، حيث أن هذا الاتحاد منظمة هامة تسعى إلى ضمان تكامل أدوار الحكومات والبرلمانات، دعما لمنظومة الأمم المتحدة، حتى يتسنى لها تحقيق أهدافها والوفاء بولايتها. واضطلعت مصر بوصفها مدافعة قوية عن دور البرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي، بدور محوري فيما يخص زيادة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. ولهذا الغاية، قدمنا البند الحالي من جدول الأعمال، في الجمعية العامة، فضلا عن مشروع القرار الأول في ذلك السياق في عام ١٩٩٦. وجرى تسليط الضوء بشكل أكبر على ثقة المجتمع الدولي في التجربة التي راكمها الاتحاد البرلماني الدولي من خلال مقترحات قدمتها مصر وجرى تضمينها في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) التي تؤكد على أهمية تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة و البرلمانات الوطنية والإقليمية، خصوصا من خلال الاتحاد البرلماني الدولي.

أسهم الاتحاد البرلماني الدولي من خلال مؤتمرات واجتماعاته المتخصصة، إسهامات قيمة في العديد من المجالات الهامة، مثل نزع السلاح وعدم الانتشار النووي، ومعالجة مختلف تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم، بما في ذلك تمويل التنمية والعملة وتحرير التجارة و تغير المناخ، وأمن الغذاء والتغذية، فضلا عن التصدي لانتشار الأوبئة وآثارها الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية المدمرة. واضطلع أيضا الاتحاد بدور هام فيما يخص دعم جهود الدول الأعضاء فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان و حمايتها، من خلال علاقته الوثيقة والمنهجية مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي إطار ذلك السياق، فإننا نشجع الاتحاد البرلماني الدولي على العمل بشكل وثيق

على تصميمنا على تعزيز زيادة إسهام البرلمانات فيما يخص مساعدة الحكومات على معالجة التحديات العالمية. وكان البرلمان الإندونيسي نشطا أيضا فيما يتعلق بالنهوض بالتعاون مع مختلف المنظمات البرلمانية، بما في ذلك اتحاد برلمانات الدول الإسلامية، الذي يضطلع رئيس البرلمان الإندونيسي برئاسته حاليا. إننا نعتبر اتحاد برلمانات الدول الإسلامية منظمة برلمانية هامة، تتضمن أهدافه النهوض بجدول أعمال مشترك فيما يخص النهوض بالمسائل المشتركة التي تهم البلدان الإسلامية.

إن إندونيسيا تنوه وترحب بمشروع القرار المعروض علينا (A/66/L.45)، كما قدمه ممثل المغرب بشأن التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي. ونحيط علما بأن المشروع قد استنبط من قرار عام ٢٠١٠ (القرار ١٢٣/٦٥) الذي حظي بالدعم الواسع للجمعية العامة. كما أنه من دواعي سرورنا البالغ أن مشروع القرار يجسد التقدم الحاصل في التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي خلال العامين الأخيرين.

أخيرا، وتمشيا مع الموقف الذي اتخذناه فيما يخص المسائل المرتبطة بالتعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة خلال العقد الماضي، ودورنا النشط في الاتحاد البرلماني الدولي، فإن إندونيسيا مسرورة للغاية بالمشاركة في تقديم مشروع القرار.

**السيد محمود (مصر)** (تكلم بالإنكليزية): أود البدء بالتعبير عن تقدير مصر الصادق لسعادة السيد عبد الواحد الراضي، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، ورئيس مجلس النواب في المملكة المغربية، والسيد أندرس بي. جونسون، أمين عام الاتحاد البرلماني الدولي والسفير أندرا فليب مدير مكتب البعثة الدائمة المراقبة للاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة، على جميع الجهود التي بذلوها من أجل تعزيز العلاقة بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة. كما أود أيضا شكر معالي

المتوفى ريتشارد برتولدت، الذي مثل دائرتي الانتخابية في سانت لويس في ميسوري في بداية القرن العشرين. فقد كان مهاجرا ألمانيا لأمریکا ومدافعا قويا عن انخراط المشرعين في المنظمات والمسائل الدولية، خصوصا الاتحاد البرلماني الدولي. في الواقع، فإنه كان رائدا في استضافة المؤتمر الدولي للاتحاد البرلماني الدولي في سانت لويس في ميسوري خلال فترة ولايته التشريعية.

يؤدي الاتحاد اليوم الذي أصبح يضم ١٦٢ برلمانا وطنيا كأعضاء، دورا حيويا فيما يخص الجمع بين البرلمانيين من جميع أنحاء العالم، من أجل مناقشة أفضل الممارسات وتعزيز الديمقراطية في العالم بأسره. ويساعد الاتحاد، البرلمانات الجديدة، وينهض بدور المرأة والشعوب الأصلية والأقليات فيما يخص الحوكمة، من خلال البرامج وبناء القدرات الخاصة به. وهو يقوم من خلال تشجيع الحوار بين الدول الأعضاء، بتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين. ويعمل الاتحاد أيضا يوميا من أجل تحسين كفاءة المشرعين وفعاليتهم، وهو بمثابة مصدر موثوق وعملي فيما يتعلق بمساعدة تعزيز فهم البرلمانيين للعملية التشريعية. وذلك العمل ثمين بوجه خاص للديمقراطيات مثل تلك المتواجدة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تعتقد الولايات المتحدة اعتقادا راسخا بأن وجود مشرعين فاعلين، يشكل عنصرا هاما لبناء ديمقراطيات قوية، وبأن مشاركة المشرعين المنتخبين عنصر حاسم لاستمرار مشاركة المواطنين في المبادرات الدولية.

غير أن عمل الاتحاد البرلماني الدولي ليس هاما بالنسبة للديمقراطيات الناشئة فحسب، بل يساعد الاتحاد على تعزيز البرلمانات وزيادة القدرات البرلمانية في جميع أنحاء العالم. وفي الديمقراطيات الجديدة والقديمة على حد سواء، فإن الحوار بين البرلمانيين من جهة، وبين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة من جهة أخرى - كما هو الحال مع مشروع القرار

مع هيئة الأمم المتحدة الجديدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، في مجالات تشمل تمكين المرأة و مراعاة المنظور الجنساني، فضلا عن تعزيز تفاعله مع الأمم المتحدة بشأن جميع المسائل ذات الاهتمام المشترك.

ولدور الاتحاد البرلماني الدولي قدر مساو من الأهمية فيما يخص تعزيز السلم والتفاهم والتسامح، حيث يشارك بنشاط في الجهود الدولية، بما في ذلك الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل تعزيز الحوار بين الثقافات والحضارات والأديان.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد خزاعي (إيران).

أخيرا، وبما أن مصر تؤمن حقا بالدور الهام الذي يضطلع به الاتحاد البرلماني الدولي، فيما يخص دعم مساعي المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، فإننا نؤكد على الحاجة إلى مواصلة تطوير وتعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك من خلال المشاركة النشطة للاتحاد في العمليات التبادلية الرئيسية للأمم المتحدة، واستعراض الالتزامات والأهداف الدولية.

**السيد كرفهان** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم

بالإنكليزية): أود التعبير عن شكري الخاص لممثل المغرب لتقديمه مشروع القرار المعروض علينا (A/66/L.45) بشأن التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي. كما أشكر أيضا ٨٤ مقدا لمشروع القرار. وأتشرف أن أكون حاضرا اليوم هنا، بصفتي ممثلا لكونغرس الولايات المتحدة، في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، من أجل الإقرار بالروابط الوثيقة التي تجمع ما بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي.

كما أود أيضا الإشادة بأحد أوائل من سبقوني في هذا المنصب، منذ ما يزيد عن ١٠٠ سنة، عضو الكونغرس الأمريكي

الاتحاد البرلماني الدولي بشكل كبير في إعلان أول نباتات وخطة العمل بشأن الديمقراطية والحكم الرشيد والمجتمع المدني، وفي عملية متابعتها بصورة فعالة.

وعليه يود وفد بلدي أن يعرب عن دعمه القوي لتوصية الأمين العام بشأن تيسير إشراك عنصر برلماني أساسي في العمليات الدولية الرئيسية بطريقة أكثر منهجية، وخاصة في ضوء الاستعراض العالمي القادم لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وتحديد جدول الأعمال الإنمائية فيما بعد عام ٢٠١٥، ووضع خريطة طريق لتنفيذها. ونرى، تحقيقاً لتلك الغاية، أنه يمكن الاستفادة من عقد جلسات برلمانية سنوية في الأمم المتحدة.

ثانياً، في رأينا أيضاً أن مشاركة البرلمانات في الالتزامات الدولية والإشراف عليها عن كنب يمثلان مجالاً آخر هاماً للتفاعل المحتمل بصورة كبيرة. وكما جاء في تقرير الأمين العام بحق، فإن لدى البرلمانات مجموعة واسعة من الأدوات التي تمكنها من التأكد من أن القوانين والسياسات والإجراءات والبرامج والميزانيات الوطنية تعكس المبادئ والالتزامات التي تعهدت بها الحكومات في المؤتمرات الدولية. ونرحب بالعمل الهام الذي اضطلعت به وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة في ذلك الصدد، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد البرلماني الدولي، فيما يتعلق بوضع الكتيبات والموجهات وغيرها من الأدوات الأخرى للبرلمانيين. ويمكن - في سياق تعزيز مثل ذلك العمل - أن تكون الدراسة المقارنة مجدية للغاية فيما يتعلق بتحديد أفضل الممارسات بين البرلمانات، وخاصة بشأن الكيفية التي أدت بها الرقابة البرلمانية إلى تحسين تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الحكومات المعنية في مجال توزيع المعونة وفعاليتها، والأهداف الإنمائية للألفية، والقضاء على التمييز ضد المرأة والميزانية المتعلقة بنوع الجنس، وحقوق الطفل، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والالتزامات الأخرى ذات الصلة.

ويثني وفد بلدي أيضاً على العمل الهام الذي يضطلع به

(A/66/L.45) المعروف علينا اليوم - أمر أساسي لهذا العمل. ويسر الولايات المتحدة أن تنضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار هذا اليوم. ونحن نقدر هذه الفرصة ونعزز بمخاطبة الجمعية العامة. ونتطلع إلى دعم تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي في واشنطن.

**السيدة أوشير (منغوليا)** (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقدير وفد بلدي العميق للأمين العام على تقريره الشامل (A/66/770) المقدم في إطار البند ١٣٠ من جدول الأعمال. ويحدد التقرير المجالات الرئيسية للتفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي منذ اعتماد القرار ١٢٣/٦٥. وفي ذلك الصدد، يود وفد بلدي إبداء بعض التعليقات على المجالات التالية للتفاعل.

أولاً، لقد ثبتت أهمية مشاركة البرلمانات في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية عبر البعد البرلماني بقيادة الاتحاد البرلماني الدولي، ليس عن طريق إدماج آرائها وشواغلها في الإجراءات والنتائج التي تتوصل إليها تلك المؤتمرات فحسب، بل الأهم من ذلك، أن تلك المشاركة يسهل حشد الدعم السياسي لتنفيذ تلك النتائج. ويشكل المسار البرلماني فيما قبل وأثناء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً مثلاً جيداً. وفي هذا الصدد، لا يزال وفد بلدي يأمل في توفير التمويل اللازم لضمان المتابعة الفعالة لبرنامج عمل اسطنبول من قبل البرلمانات عبر جملة أمور بما فيها، مشروع مشترك لمدة خمس سنوات بين الأمم المتحدة / والاتحاد البرلماني الدولي.

ولم يكن مؤتمر اسطنبول أول مؤتمر رئيسي استفاد من الإسهام الهام الذي قدمته البرلمانات. فقد عقد منتدى برلماني في عام ٢٠٠٣، عندما استضافت منغوليا المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، بوصفه جزءاً لا يتجزأ من الهيكل الثلاثي للمؤتمر، إلى جانب عملية حكومية دولية وعقد منتدى للمجتمع المدني. وقد أسهم المنتدى البرلماني بقيادة



بأن التفاعل بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي قد تطور على مدى العقد ونصف العقد الماضيين ليشمل تقريبا جميع المجالات الرئيسية للسياسات. ونؤيد بقوة، في ضوء هذه التطورات، توصية الأمين العام بشأن إبرام اتفاق جديد للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، على النحو الوارد في مشروع القرار A/66/L.45، الذي تعزز منغوليا بالاشتراك في تقديمه.

**السيدة مورغان (المكسيك)** (تكلمت بالإسبانية):

تعرب المكسيك عن تقديرها لمنحها الفرصة لمخاطبة الجمعية العامة في هذه الجلسة المكرسة لمسألة التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي. وتتيح لنا هذه الجلسة فرصة للإقرار بدور الدبلوماسية البرلمانية وإسهامها في منظماتنا، بشأن تحقيق هدف الوصول إلى عالم من التنمية والسلام والأمن والاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

لقد واصل الاتحاد البرلماني الدولي زيادة حجم ونوعية مشاركته وإسهامه في العديد من العمليات العالمية، منذ إنشائه في أواخر القرن التاسع عشر، وبداية الاعتراف بمركزه الاستشاري ثم حصوله لاحقا على مركزه بصفة مراقب دائم في عام ٢٠٠٢.

ومن الواضح أن عمله قد عزز أيضا الجهود التي تبذلها البرلمانات الوطنية في مجال المشاركة في جملة أمور. بما فيها، الحوكمة العالمية وتعزيز الشفافية والمساءلة في مجالات مثل الأهداف الإنمائية للألفية وحقوق الإنسان والقانون الدولي والديمقراطية والمساواة بين الجنسين.

وقد أقرت الدول الأعضاء بأهمية تعزيز الحوار الحكومي الدولي من خلال إسهامات العديد من القطاعات في مجتمعاتنا، مثل منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والسلطات المحلية والبرلمانات.

الاتحاد البرلماني الدولي في مجال دعم عمليات هيئات الأمم المتحدة بشأن معاهدات حقوق الإنسان، بما في ذلك لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، فضلا عن مجلس حقوق الإنسان، وخاصة ما يتعلق بالاستعراض الدوري الشامل لوفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها والتزامات حقوق الإنسان. ونحن على ثقة بأن الخبرة التي اكتسبها الاتحاد البرلماني الدولي فيما يتعلق باللجنة، ستستخدم بشكل فعال في المستقبل مع غيرها من هيئات معاهدات الأمم المتحدة، وخاصة لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولجنة حقوق الطفل.

ثالثا، تكتسي مشاركة البرلمانات في وضع استراتيجيات التنمية الوطنية بصورة أكبر، أهمية حاسمة بالنسبة لتنفيذها على نحو فعال، وخاصة ما يتعلق منها بخلق بيئة قانونية، وضمان تخصيص الموارد اللازمة لها على حد سواء.

وبالنسبة لمنغوليا، فقد وضعت الأهداف الإنمائية للألفية، واستراتيجية التنمية الشاملة القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية بمشاركة البرلمان، واعتمدت لاحقا بموجب قرار برلماني، لتصبح قانوناً. بموجب ذلك. وأيد برلمان منغوليا في قراره الصادر في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد الوطني، وعهد إلى هيئات الدولة المكلفة بتنفيذها ورصدها، ونص القرار على تخصيص الموارد اللازمة لها في ميزانيات الدولة السنوية. وكلف القرار الحكومة بتقديم تقرير إلى البرلمان بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية كل سنتين. وأود أيضا أن أشدد في هذا الصدد، على أن منغوليا قد شرعت في إدماج هدف إنمائي تاسع إلى الأهداف الإنمائية للألفية العالمية الثمانية بشأن "تعزيز حقوق الإنسان والحكم الديمقراطي" في أهدافها الإنمائية على الصعيد الوطني، بوصفه خطوة مبتكرة تعكس الصلة التي لا تتجزأ بين التنمية البشرية وحقوق الإنسان والديمقراطية.

وفي الختام، أود أن أعرب عن اعتقاد وفد بلدي الراسخ

القرار A/66/L.45 الذي يتناول ذلك الموضوع، وينطوي على أمور من بينها الدعوة إلى إدراج بند "التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي" ضمن جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. وسمحوا لي أيضاً بأن أسجل في المحضر تقديرنا للعمل الذي اضطلعت به البعثة الدائمة للمغرب في ذلك الصدد.

الهند أكبر الديمقراطيات في العالم. ونجاح المبدأ الديمقراطي وجميع المؤسسات التي ينطوي عليها قد حدد ملامح بلدي ونهج علاقاته مع بقية العالم. لذا فلا غرو أن ركزنا على عمل الجمعية العامة منذ فجر انضمامنا إلى الأمم المتحدة. وفي الحقيقة، مبكراً في الدورة الثامنة للجمعية عام ١٩٥٣، نالت امرأة هندية، هي السيدة فيجايا لاكشمي بانديت، شرفاً فريداً بتوليها رئاسة هذه القاعة.

يصادف هذا العام، ٢٠١٢، أيضاً الذكرى السنوية الستين لأول جلسة للبرلمان الهندي. وقد قال رئيس رئيس وزرائنا، مانموهان سنغ، متحدثاً في تلك المناسبة:

"قصة البرلمان الهندي هي قصة السعي الإنساني إلى الحرية والكرامة، إلى التسامح والمساواة، إلى السلام والتقدم. لم يعبر برلماننا فقط عن شواغل وتطلعات الشعب الهندي وحده، بل أيضاً عن شواغل وتطلعات البشرية جمعاء، وجميع عشاق الحرية الساعين إلى حياة الكرامة والسلام. يقف برلماننا ممثلاً فريداً للقيم التي قامت عليها جمهوريتنا: قيم الوحدة في التنوع، والعلمانية، والتعددية، وسيادة القانون. وهكذا تعكس الطريقة التي نتصرف بها، والطريقة التي يتصرف بها البرلمان، أسلوبنا في إظهار احترامنا لتلك القيم ولذكرى أولئك الذين شادوا وبنوا رمز الحرية والكرامة هذا. كل واحد منا يدين لأولئك الذين جاءوا بنا إلى هنا ليس فقط بتمثيل آرائهم ومصالحهم، بل أيضاً بأن

والنتيجة أن الوثائق الختامية أكثر شمولاً لأنها تنطوي على العديد من الرؤى والمشاركات. فعلى وجه الخصوص، هناك احتمال أكبر في أن يُمتثل لها لأن المشاركين أنفسهم يضطلعون بالمسؤولية عن تنفيذها.

المكسيك مقتنعة بضرورة النهوض بالتعاون بين البرلمانيين والاتحاد البرلماني الدولي وبين الأمم المتحدة وتعزيزه. ولأجل تلك الغاية، ظلت وفود المكسيك إلى المؤتمرات الدولية الرئيسية منذ عدة سنين تتضمن عدداً من البرلمانيين الوطنيين. وبدأنا أيضاً نعمل على كفاءة أن تتلقى المؤتمرات اقتراحات من البرلمانيين والاتحاد البرلماني الدولي وتقوم بتحليلها. في ذلك الصدد، شاركت المكسيك في تقديم مشروع القرار A/66/L.45 بهدف تعزيز مثل تلك الجهود. ونعتقد بضرورة تجديد اتفاقية التعاون بين المنظمة والاتحاد البرلماني بغية الاعتراف بالواقع الجديد للاتحاد البرلماني والاستفادة الكاملة من قدراته. علاوة على ذلك، ندعم دعماً كاملاً الإسهامات البرلمانية في مناقشات مجلس حقوق الإنسان والهيئات المنشأة بموجب معاهدات، وقبول وتحليل مدخلاتها في العمليات المواضيعية المهمة، مثل المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية.

البرلمانات من المشاركين المهمين في الساحة الدولية، وهي تكمل الجهود الخارجية للبلدان. ودورها النشط يشجع جهودنا الدولية ويعززها. إننا ندعم تعاونها مع منظماتنا.

**السيد هارديب سنغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية):**

يسعدني أن أشارك في جلسة اليوم العامة بشأن البند ١٣٠ جدول الأعمال المعنون "التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي". ونرحب بتقرير الأمين العام عن الموضوع (A/66/770)، الذي يمثل بياناً شاملاً لبعض الطرائق والأمثلة في مجال التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي خلال العامين الماضيين.

نحن سعداء أيضاً بأن نكون من بين مقدمي مشروع

وتتمثل في ضم بعض المشرعين في عضوية الوفود الوطنية واجتماعات وأحداث الأمم المتحدة. ولا بد أن الكثيرين هنا قد شاهدوا مشاركة نشطة لبعض خيرة برلمانيي الهند في الجمعية ومجلس الأمن وشتى اللجان خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر حتى تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام. لقد رأينا أن ذلك التقليد مفيد جداً، سواء للمشرعين الزائرين أو لنا نحن هنا في نيويورك. ونعتزم مواصلة تلك الممارسة، ويسعدني أن أحيط علماً بأن مشروع القرار يتضمن إشارة خاصة إليها.

في الختام، اسمحوا لي بأن أجدد القول إن الهند تولي أهمية لدور الاتحاد البرلماني الدولي والتفاعل بين الاتحاد والبرلمانات الوطنية والأمم المتحدة. وسنضطلع بدورنا في دفع ذلك التفاعل إلى الأمام.

**السيد ميهوت (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أعرب عن دعم رومانيا لعنصر مهم من عناصر التعاون الدولي يصل ما بين العمليات الديمقراطية على المستويين الوطني والدولي ويرعى مشاركة الجماهير من جميع أنحاء العالم مشاركة أكثر مباشرة في الشؤون العالمية.

يضطلع الاتحاد البرلماني الدولي، المنظمة العالمية للبرلمانات الوطنية، بدور محوري في إشراك المؤسسات البرلمانية والمشرعين من جميع القارات في عمل الأمم المتحدة. وبصفة رومانيا من مقدمي مشروع القرار A/66/L.45 بشأن التفاعل بين البرلمانات الوطنية والأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، فإنها تدعم زيادة المشاركة المنهجية من جانب الأمم المتحدة مع الاتحاد في تنظيم المكون البرلماني وإدماجه وإشراكه في عمليات الأمم المتحدة التداولية الرئيسية واستعراضاتها للالتزامات الدولية وفقاً لأحكام القرار ٦٥/١٢٣.

للتعاون بين البرلمانات الوطنية والأمم المتحدة والاتحاد البرلماني أهمية قصوى لجميع الأطراف - عملية استفادة متبادلة - نظراً لحقيقة أن الدعم البرلماني القوي للأمم المتحدة ولتنفيذ

نفعل ذلك بعزة وتعاطف ولياقة. لقد مرت ديمقراطيتنا بالعديد من الأوقات العصيبة. وفي كل منعطف، أكد الشعب الهندي، بحماس وأمل عظيمين، إيمانه بالطابع الديمقراطي لدولتنا وجدد التأكيد على الطابع التعددي لكياننا السياسي ولمجتمعنا. ومن بين الديمقراطيات حول العالم، تتمتع الهند بأحد أعلى معدلات المشاركة في الانتخابات.

قدم الاتحاد البرلماني الدولي، وهو منظمة دولية تضم ١٥٩ برلماناً وطنياً، خدمة جلييلة خلال العقد الماضي أو نحو ذلك في تعزيز الاتساق والتفاعل على نحو أوثق مع الأمم المتحدة وأنشطتها. وتتضمن المجالات التي أسهم فيها الاتحاد حقوق الإنسان والمساواة الجنسانية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والقانون الدولي، وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وحماية مصالح البلدان الأقل نمواً، وهلم جرا. من الأمور ذات الأهمية الخاصة الدور الذي يضطلع به الاتحاد وأعضاؤه، وينبغي الاستمرار فيه في السنوات المقبلة، وقد قاد إلى ترسيخ ثقافة التعددية والتعاون الدولي في عالم اليوم. وقد ذكر ذلك الأمين العام محقاً في تقريره حين أشار إلى:

”الدور الحيوي الذي تضطلع به البرلمانات وأعضاؤها في كفالة احترام المعاهدات الدولية وتنفيذها. ويمكن للبرلمانات الاستعانة بطائفة واسعة من الأدوات الموجودة في متناولها لضمان تجسيد المبادئ والالتزامات الواردة في مختلف الصكوك الدولية في القوانين والسياسات والإجراءات والبرامج والميزانيات الوطنية“ (A/66/770، الفقرة ٢٠)

لقد تجلّى ذلك أكثر ما تجلّى في سياق المسائل الجنسانية، لا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. نحن مع الرأي القائل بضرورة تعزيز هذه التوجهات وتشجيعها.

من الركائز المهمة للتفاعل الجاري بين البرلمانات الوطنية والأمم المتحدة الممارسة التي تتبعها العديد من الدول الأعضاء

ولقد دعا قادة العالم في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والإقليمية، ولا سيما من خلال الاتحاد البرلماني الدولي، بغية تدعيم جميع جوانب إعلان الأمم المتحدة للألفية (القرار ٢/٥٥) في جميع ميادين عمل الأمم المتحدة ولضمان التنفيذ الفعال لإصلاح الأمم المتحدة. ونحن مقتنعون بأن تعزيز هذا التعاون سيؤدي إلى حشد المزيد من الدعم البرلماني للأمم المتحدة والإسهام في تنفيذ الاتفاقات المتعددة الأطراف وإصلاح الحوكمة العالمية. ولا شك في أن الأمر يقتضي اتخاذ إجراءات عالمية للتصدي بفعالية أكبر للتحديات التي تتجاوز الحدود الوطنية، مثل الأزمة المالية والاقتصادية وأزمة الغذاء والتقلب والعجز في الطاقة وتغير المناخ والإرهاب والجريمة عبر الوطنية، والتي تهدد مستقبل البشرية.

ولا تزال الجمعيات التي يعقدها الاتحاد البرلماني الدولي توفر منتدى فريدا وقيما لإشراك البرلمانات والمجالس التشريعية الوطنية ليس في البحث عن حلول للقضايا العالمية الرئيسية فحسب، ولكن أيضا في العمل من أجل تنفيذ النتائج والالتزامات المتفق عليها. ولذلك، فقد شرفت أوغندا باستضافة الجمعية الـ١٢٦ للاتحاد البرلماني الدولي في كمبالا من ٣١ آذار/مارس إلى ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢ تحت عنوان "البرلمانات والشعوب: سد الفجوة". واعتمدت تلك الجمعية عددا من القرارات بشأن قضايا رئيسية، من بينها ملكية جدول الأعمال الدولي والحكم الرشيد والحصول على الخدمات الصحية باعتباره حقا أساسيا. ونحن نثني على زيادة العمل مع الاتحاد البرلماني في إدماج عنصر برلماني ومساهمة برلمانية في العمليات التداولية الرئيسية للأمم المتحدة واستعراضها للالتزامات الدولية وفقا للقرار ١٢٣/٦٥.

ويشير وفد بلدي، في هذا الصدد، إلى المساهمات القيمة التي قدمتها البرلمانات خلال المؤتمرين السادس عشر والسابع

الاتفاقات المتعددة الأطراف من شأنه أن يعزز الدور العالمي للأمم المتحدة ويبقي البرلمانات الوطنية على ارتباط بالمسائل المواضيعية الدولية. ويجب أن يظل الحكم الديمقراطي والحوار والمصالحة الوطنيان واحترام وتعزيز حقوق الإنسان وتعزيز فعالية التنمية قيما مشتركة لجميع الكيانات. ولا بد أن يستفيد هيكل الجيل القادم من الأهداف الإنمائية العالمية من إسهام برلماني كبير. وفي ظل نظام دولي يهدف إلى تعزيز سيادة القانون والحكم الديمقراطي، يُوصى بتقوية المشاركة البرلمانية من أجل إيجاد حلول ناجعة للقضايا العالمية الرئيسية والعمل على تنفيذها.

وبرلمان رومانيا، ممثلا في المجموعة الرومانية في الاتحاد البرلماني الدولي، يسهم بنشاط في المناقشات المواضيعية وفي صياغة قرارات الاتحاد، والتي تعالج العديد من القضايا مثل مكافحة الجريمة المنظمة والشفافية في تمويل الأحزاب السياسية والحملات الانتخابية وضمان التنمية المستدامة من خلال إدارة الموارد الطبيعية والمنتجات الزراعية والتغيرات الديموغرافية وتعزيز صحة المرأة والطفل.

ولجميع الأسباب التي ذكرتها، تؤيد رومانيا تماما إبرام اتفاق جديد للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي لكي يعبر على نحو أفضل عن التفاعل الذي يزداد عمقا واتساعا بين هاتين الهيئتين الدوليتين.

**السيدة باكونيغا مانانو (أوغندا)** (تكلمت بالإنكليزية):  
أشكر الرئيس على تنظيم مناقشة اليوم بشأن المسألة الهامة المعروضة علينا. وترحب أوغندا بزيادة التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي على النحو المبين في تقرير الأمين العام (A/66/770).

تتيح مداولاتنا حول مشروع القرار الذي سننظر في اعتماده اليوم (A/66/L.45) فرصة لتعزيز وتجسيد التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي.

الدولي. وتتجلى نتيجة هذا العمل في تزايد عدد البرلمانات من مختلف الدول المشاركة في الاجتماعات الدولية وفي أن المزيد من البرلمانات تعكف على إنشاء لجان خاصة للتعامل بشكل مباشر مع القضايا ذات الصلة بأنشطة الأمم المتحدة.

واليوم، يتضح التقارب المطرد بين برامج وإجراءات الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. فقد أصبحت الجلسات البرلمانية المشتركة ساحة هامة للتفاعل بين أعضاء البرلمانات الوطنية وقيادة الأمم المتحدة وممثلي حكومات الدول بشأن الطائفة الكاملة من القضايا العالمية الراهنة، مثل السلام والأمن والاقتصاد والسياسة الاجتماعية وحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فإن إمكانات التفاعل بين البرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني والأمم المتحدة لم يتم استغلالها بالكامل حتى الآن. وفي هذا السياق، لا بد من مواصلة الحوار الذي بدأ بالفعل والذي يهدف، في المقام الأول، إلى تحقيق أهم الأهداف في مجال المراعاة الصارمة لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

ومشروع القرار الذي سيجري اعتماده بتوافق الآراء اليوم، بشأن التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي (A/66/L.45)، والذي يشترك الاتحاد الروسي في تقديمه مع آخرين، يتيح فرصا كبيرة لتحقيق تلك الأهداف. والاتحاد البرلماني يقوم بدور هامة للغاية في إنشاء وتعزيز المؤسسات البرلمانية في البلدان الخارجة من حالات الصراع، فضلا عن تلك التي تمر بمرحلة انتقال إلى الديمقراطية. ومن الضروري بذل جميع الجهود لتحقيق الأهداف الأخرى أيضا، مثل ضمان السلام والأمن وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأولوية القانون الدولي وحقوق الإنسان والديمقراطية والمساواة بين الجنسين وتوسيع الفرص المتاحة للنساء. علاوة على ذلك، من المهم تركيز جهود الاتحاد البرلماني الدولي على توفير المساعدات للبرلمانات الوطنية، خصوصا في البلدان الخارجة من الصراع، وتعزيز سيادة القانون ومواءمة

عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ اللذين عقدا في كانون وديربان، فضلا عن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في اسطنبول. وفي ضوء الأدوار التمثيلية للبرلمانات والمجالس التشريعية على الصعيد الوطني في الرقابة السياسية وتخصيص الموارد، فإن مشاركتها يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في توفير قوة دفع وتنفيذ النتائج المتفق عليها والوفاء بالالتزامات. وفي سعينا من أجل إصلاح مؤسسات الحوكمة العالمية، بما في ذلك الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن وكذلك المؤسسات المالية الدولية، يمكن للبرلمانات والمجالس التشريعية أيضا أن تسهم إسهاما قيما.

وأخيرا، مع اقتراب الموعد المستهدف لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية واستبعاد أن تحقق العديد من البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، هذه الأهداف بحلول عام ٢٠١٥، فإننا ندعو الاتحاد البرلماني الدولي إلى تكثيف جهوده في حشد الدعم البرلماني من أجل وفاء هذه البلدان بالتزاماتها.

**السيد ريبيكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** يولي الاتحاد الروسي أهمية كبيرة للتعاون البرلماني الدولي. والمجلس التشريعي للاتحاد الروسي يشارك بنشاط في الهياكل العالمية والإقليمية ويتعاون باستمرار مع الأمم المتحدة. والبرنامج الواسع لعلاقات العمل والاتصالات الدولية للمجلس التشريعي للاتحاد الروسي يمثل جزءا لا يتجزأ من السياسة الخارجية للبلد، وهو يهدف إلى تحقيق الامتثال الثابت للقواعد الدولية. وهذا التعاون له أهمية عملية كبيرة. فبفضله، يتم تحسين الإطار القانوني وتُحل المسائل ذات الصلة بمواءمة التشريعات ويجري توفير الدعم التشريعي للقرارات التي تتخذها الدولة.

ويحيط الاتحاد الروسي علما بارتياح بدور الاتحاد البرلماني الدولي بوصفه ميسرا في تحسين العلاقات بين برلمانات مختلف البلدان والأمم المتحدة لأغراض تعزيز وتوسيع نطاق التعاون

التشريعات الوطنية مع الالتزامات الدولية.

في أنشطة الأمم المتحدة ذات الصلة.

**السيد متقي نجاد** (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود بالنيابة عن وفد بلدي، شكر المقدمين على عرض مشروع القرار A/66/L.45، المعنون "التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي". وأود في ذلك الصدد، تقديم بعض الملاحظات الموجزة.

بذلت جمهورية إيران الإسلامية جهوداً كبيرة من أجل تعزيز دور البرلمان والنهوض بأهدافه ومقاصده التي حددها ونص عليها الاتحاد والأمم المتحدة. من ذلك المنطلق، فإننا قد انضمنا إلى توافق الآراء المشترك الذي حظي به مشروع القرار المعروض علينا ودعمناه. ونعتقد أنه سيساعدنا كثيراً على تنظيم هذه الاتصالات والتعاون المشترك.

من البديهي أن القرارات والمقررات التي نعتمدها في الأمم المتحدة قد تناشد بشكل متكرر البرلمانات الوطنية للدول الأعضاء الاضطلاع بدورها فيما يخص تنفيذ أحكام تلك القرارات والمقررات. لذلك السبب، يعتبر التعاون بين البرلمانات الوطنية للدول الأعضاء، والاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة، مهما للغاية من حيث الأهداف والأغراض التي تسعى الأمم المتحدة إلى تنفيذها على الصعيد الوطني. في الواقع، يمكن لنوع العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة أن يشكل توجيهاً كبيراً لتخطيط الأهداف والخطط الوطنية كذلك.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٢/٥٧ تاريخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أدعو الآن رئيس الاتحاد البرلماني الدولي لأخذ الكلمة.

بالنظر إلى التطورات الجارية حالياً في العلاقات الدولية، يواجه الاتحاد البرلماني الدولي المزيد من المهام والمسؤوليات. وشهد التعاون في الماضي بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة تحقيق إنجازات هامة حتى الآن. وثمة حاجة لتقييم التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة من قبل، وتداعياتها وتطبيقها في البرلمانات الوطنية للدول الأعضاء، واستكشاف سبل ووسائل تعزيز دورها فيما يخص عمل الأمم المتحدة في مجالات عمل البرلمانات الوطنية.

**السيد الراضي** (الاتحاد البرلماني الدولي) (تكلم بالفرنسية): إنه لشرف عظيم لي أن أحاطب الجمعية العامة للمرة الأولى بصفتي رئيساً للاتحاد البرلماني الدولي. وأغتتم هذه الفرصة لأشيد بسلفي السيد ثيو - بن غوريراب، رئيس البرلمان الناميبي، الذي عمل أيضاً رئيساً للجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين، على تبصره وعمله الدؤوب. وفي المقابل، فإنني أتعهد بألا أدخر أي جهد من أجل مواصلة تعزيز التفاعل بين منظمة الأمم المتحدة والبرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي.

كما أن ثمة حاجة أيضاً إلى تحديد واستكشاف مجالات جديدة للتعاون بين منظماتنا والاتحاد. ونوصي بإجراء المزيد من المشاورات بشكل متكرر، بين رئيس الاتحاد والأمم المتحدة العام للأمم المتحدة. ويتعين على الاتحاد ألا يحصر دوره كمراقب في الأمم المتحدة. بدلا من ذلك، يتعين عليه المشاركة مباشرة

منح الاتحاد في حريف عام ٢٠٠٢، أي قبل عشر سنوات، مركز مراقب دائم لدى الأمم المتحدة. وتطورت علاقتنا كثيراً منذ ذلك الحين. ويشهد تقرير الأمين العام الأخير (A/66/770)، الذي أعد لمناقشتنا اليوم على ما نجحنا في تحقيقه معاً. وسمحوا لي بالإشارة إلى بعض جوانب عملنا.

تشارك البرلمانات والبرلمانيون على نحو متزايد بشكل نشط في تنفيذ الالتزامات الدولية. ويتمثل المجال الذي يتسم فيه التعاون بأنه أكثر منهجية في سياق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويعمل الاتحاد مع برلمانات

الدائمة والخبراء، على المسائل التي تشكل أولوية قصوى في جدول الأعمال العالمي. ويسرنا أن نرى أن مشروع القرار المعروض على الجمعية اليوم، يدعو إلى أن تكون هذه الجلسة البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة أكثر ارتباطاً بعمليات الأمم المتحدة الأساسية، بهدف المساعدة في إرشاد تلك العمليات من منظور برلماني. ونرحب باحتمال مواصلة مزيد من ذلك العمل.

وأخيراً، يشير تقرير الأمين العام إلى طابع العلاقة بين منظومة الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية. وقد لاحظنا في كثير من الأحيان، أن الشركاء الإنمائيين يعتبرون البرلمانات جهات مستفيدة من المساعدات التقنية بشكل رئيسي، وبدرجة أقل، أطرافاً فاعلة سياسياً ذا صوت وأثر في المسائل المتعلقة باستراتيجيات التنمية الوطنية أو مراقبة الميزانيات. غير أنه لا بد من تغيير هذه النظرة. فإن كنا نريد حقاً تعزيز الحكم الديمقراطي، فإنه لا بد من الاعتراف بالبرلمانات وإيلائها الاحترام اللازم، فضلاً عن إشراكها في المشاورات الوطنية بشأن المسائل ذات الاهتمام البالغ للأهمية للمواطنين الذين انتخبوا البرلمانات لتمثيلهم.

وأنا نفسي أنتمي إلى منطقة تشهد تحولات أساسية نحو مزيد من الشفافية والمساءلة السياسيتين. وتمثل المهمة الأساسية للاتحاد البرلماني الدولي في تعزيز الديمقراطية والمساعدة في بناء برلمانات قوية. وقد توقع الاتحاد البرلماني الدولي خلال العام الماضي وحده، احتياجات البرلمانات الوطنية - من مصر إلى تونس، ومن البحرين إلى ليبيا وعمان - واستجاب لطلباتها بشأن المساعدة في تعزيز قدراتها. ولا يعمل الاتحاد البرلماني الدولي لوحده عند القيام بتلك المهام، إنما يشرك فيها مواهب وخبرات البرلمانات الأعضاء فيه. ونرحب بدعوة الجمعية العامة إلى مزيد من التماسك، وتوثيق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي في مجال تقديم الدعم

البلدان قيد الاستعراض، حتى تشارك في عملية الاستعراض، وتقدم إسهاماً في التقرير الوطني، وتحضر دورة لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتستلم استنتاجاتها، لينظر فيها البرلمان ويتخذ إجراء بشأنها. تتحقق اللجنة بعد ذلك، في كل دورة من دوراتها، من مستوى المشاركة البرلمانية في صياغة التقارير. وعلى أساس تلك التجربة، فإننا نأمل في إقامة أشكال تعاون مشابهة مع باقي هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات، فضلاً عن مجلس حقوق الإنسان، خصوصاً في سياق الاستعراض الدوري الشامل.

عملنا أيضاً مع مرور السنين على وضع مكون برلماني حقيقي في عمليات الأمم المتحدة الرئيسية. وشكل المسار البرلماني لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، الذي عقد العام الماضي، أحد أكثر المبادرات نجاحاً في ذلك الصدد. وشاركت برلمانات العديد من البلدان الأقل نمواً، فعلاً وبشكل مباشر في استعراضات التقدم الوطني الخاصة ببرنامج عمل بروكسيل. وعقد الاتحاد مشاورات مع البرلمانيين بغية تجميع وجهات نظرهم بشأن الاتفاق الجديد للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠، ومن ثم تجسيد ذلك الإسهام في عملية الأمم المتحدة. وساعد المنتدى البرلماني الذي عقد في إسطنبول على هامش مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، على توفير دعم سياسي أقوى لبرنامج عمل إسطنبول. أخيراً كان ثمة مقترح يتضمن مشروعاً مشتركاً بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي مدته خمس سنوات، من أجل المساعدة على مراعاة برنامج عمل إسطنبول في عمل البرلمانات، الذي سيبدأ تنفيذه قريباً حسب فهمنا.

لقد دأبنا على عقد جلسة برلمانية مشتركة في الأمم المتحدة في كل عام، بالتعاون الوثيق مع مكتب رئيس الجمعية العامة. وقد وفر ذلك التجمّع فرصة فريدة للمشرّعين للعمل المشترك مع كبار المسؤولين في الأمم المتحدة، وممثلي البعثات

اليوم. ويعرب الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الأعضاء عن بالغ التقدير لهذه العلاقة. ونحن مصممون على العمل الجاد في تعزيز الأمم المتحدة، بوصفها حجر الزاوية في التعاون الدولي، في ذات الوقت الذي تساعد فيه على تقوية إسهام البرلمانات في المسائل الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/66/L.45، المعنون "التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي".

### البند ٧٥ من جدول الأعمال

#### تقرير المحكمة الجنائية الدولية

##### مشروع القرار (A/66/L.47)

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية نظرت في البند ٧٥ من جدول الأعمال في جلستها العاشرة والرابعة والأربعين والسابعة والأربعين المعقودتين في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر و ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، على التوالي.

أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان ليعرض مشروع القرار A/66/L.47.

**السيد نيشيدا** (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني شرفاً عظيماً أن أعرض، في إطار البند ٧٥ من جدول الأعمال، مشروع القرار A/66/L.47، المعنون "تقرير المحكمة الجنائية الدولية". في البداية، أود أن أشكر السفير هيرمان شابر، الممثل الدائم لهولندا، وفريقه، على القيام بتنسيق مشروع القرار هذا حتى الدورة السابقة.

يتضمن مشروع القرار المعروض علينا بعض العناصر الجديدة مقارنة بقرار الدورة الماضية. أولاً، في الفقرة السادسة من الديباجة، تعترف الجمعية العامة بحقيقة أن المحكمة

اللازم للمؤسسات البرلمانية، وخاصةً في البلدان الخارجة من الصراعات، وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية نحو الديمقراطية.

وفي رأبي أن بوسعنا جميعاً الاتفاق على أن هناك حاجة حقيقية لتحقيق مزيد من الشفافية على الصعيد الوطني والدولي على حد سواء. وتواصل الأمم المتحدة الانفتاح على نحو تدريجي على أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، وخصوصاً على المجتمع المدني والقطاع الخاص. وقد ساعد ذلك جزئياً على معالجة التحدي المتمثل في الثغرة الديمقراطية القائمة في العلاقات الدولية. ونرى أن تعزيز الشراكة مع الاتحاد البرلماني الدولي قد أسهم بدوره أيضاً، الأمر الذي ساعد على إبراز عمل الأمم المتحدة بطريقة أفضل، وجعله أكثر وصولاً بالنسبة للمشرعين، في ذات الوقت الذي يسمح فيه بقدر معين من الرقابة البرلمانية.

وفيما يتعلق بنا في الاتحاد البرلماني الدولي، فإننا نعتبر التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي علاقة ذات اتجاهين. ونعتبر ذلك التعاون شراكة تعود بالفائدة المشتركة على كلا الطرفين. وبطبيعة الحال، فإنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، بيد أن من رأينا أننا نسير على الطريق الصحيح نحو تحقيق هدفنا المتمثل في تعزيز البعد البرلماني في عمل الأمم المتحدة. ونتطلع إلى عملنا في المستقبل مع مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، من أجل بناء مزيد من الاتساق في مبادراتنا المشتركة. ونخطط أيضاً لاستعراض اتفاق التعاون بين المنظمين، الذي عفا عليه الزمن.

وأود في الختام، أن أشكر الممثل الدائم للمغرب، السفير لوليشكي، على قيادته للمشاوورات مع الدول الأعضاء، وتقديمه مشروع قرار واعد وموضوعي. وأود أيضاً أن أشكر جميع البعثات التي شاركت في تقديم مشروع القرار هذا، وخاصةً تلك التي كرّست الوقت للمشاركة في هذه المناقشة



اسمحوا لي بأن أتكلم بصفتي الوطنية عن المحكمة الجنائية الدولية عموماً وعلاقتها مع الأمم المتحدة. أولاً وقبل كل شيء، نرحب بالدول الأطراف السبع الجديدة، غرينادا، وتونس، والفلبين، والمالديف، والرأس الأخضر، وفانواتو، وغواتيمالا، التي انضمت إلى جهودنا لمحاربة الإفلات من العقاب منذ اعتماد القرار ٦٥/١٢. كما ذكر رئيس المحكمة سانغ - هيون سونغ خلال تقديمه التقرير للجمعية في تشرين الثاني/نوفمبر (أنظر A/66/PV.44)، ستفتح المحكمة فصلاً جديداً إذ إن هذا العام يصادف الذكرى السنوية العاشرة لإنشائها. في هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقديري لرئيسة جمعية الدول الأطراف، السفيرة تينا إننتيلمان ممثلة إستونيا، على عملها الهائل في تنسيق جميع الجهود الرامية إلى الاحتفاء بالذكرى السنوية داخل جمعية الدول الأطراف وخارجها.

لكن بفتح هذا الفصل الجديد في تاريخ المحكمة، نجد بالفعل تحديات ينبغي التغلب عليها، مثل عالمية الانضمام، ومبدأ التكامل، والتعاون، وعدم التعاون، ومساعدة الضحايا، وإصلاح الضرر، والتصديق على المواد المتعلقة بجرائم الاعتداء، والإحالات الصادرة عن مجلس الأمن وميزانية المحكمة، وهلم جرا. لمعالجة تلك التحديات، لا ينبغي، فحسب، أن تتعاون الدول الأطراف مع المحكمة، بل ثمة ضرورة لتعاون الدول غير الأطراف. كما لا بد من التعاون الوثيق والتشاور بين الأمم المتحدة والمحكمة. ولأجل تلك الغاية، من الأهمية بمكان إجراء مناقشات مع المحكمة في الجمعية العامة.

لكي يتسنى لنا نحن المجتمع الدولي بأسره - الدول الأطراف وغير الأطراف على حد سواء - أن نحارب الإفلات من العقاب ونكفل سيادة القانون، ينبغي أن نضاعف جهودنا، وأن نتحرك في وحدة ونحن ندلف إلى مستقبل المحكمة.

لقد جاء مشروع القرار المعروض علينا، كما كان الحال في السنوات السابقة، نتيجة لمشاورات مكثفة جداً شملت

الجنائية الدولية قد أحرزت تقدماً كبيراً في تحليلاتها وتحقيقاتها وإجراءاتها القضائية في الحالات والقضايا التي أحييت إليها من قبل الدول الأعضاء ومجلس الأمن، فضلاً عن تلك التي بادر بها المدعي العام للمحكمة من تلقاء نفسه وفقاً لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

كما أدرجت في الديباجة فقرة نصها ”وإذ تلاحظ ضرورة تمويل النفقات المتصلة بالتحقيقات أو المحاكمات التي تجريها المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك ما يتعلق بالحالات التي يحيلها مجلس الأمن إلى المحكمة“.

و في المنطوق، تذكر الفقرة ٦ بالمادة ٣ من اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة، فضلاً عن ضرورة احترام كل طرف لمركز الطرف الآخر وولايته، وتطلب إلى الأمين العام أن يدرج معلومات ذات صلة بتنفيذ المادة ٣ في تقريره الذي سيقدمه عملاً بالفقرة ١١ من هذا القرار.

في الفقرة ١١، أضيفت عبارة ”لجميع الجوانب“، فأصبح نص الفقرة الآن جزئياً كما يلي: ”تشدد على أهمية التنفيذ التام لجميع جوانب اتفاق العلاقة“.

في الفقرة ١٢، تدعو الجمعية العامة، مع الإشارة إلى الحالات التي سبق أن أحالها مجلس الأمن إلى المحكمة الجنائية الدولية، جميع الدول إلى النظر في تقديم تبرعات لتغطية النفقات المتعلقة بالتحقيقات أو المحاكمات التي تتولاها المحكمة، بما في ذلك ما يتعلق منها بالحالات التي يحيلها مجلس الأمن. واعترف بأن بدء المنطوق بعبارة ”مع الإشارة إلى“ ليس من الممارسات المعتادة من وجهة النظر التحريرية. بيد أني أفهم أنه، حتى مع معرفة ذلك، ترغب الدول الأعضاء في البت في النص المعروض علينا إذ إنه الصيغة الوحيدة المقبولة التي أمكن التوصل إليها بعد مفاوضات مكثفة. وأود أن أشكر الرئيس وفريقه على دعمهم وتفهمهم.

عضوية الأمم المتحدة بكاملها، أي الدول الأطراف وغير الأطراف في نظام روما. لذلك، أود أن أشكر جميع الدول الأعضاء، وآمل مخلصاً أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): ستبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/66/L.47، المعنون "تقرير المحكمة الجنائية الدولية".

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العام.

ولذلك، نرجو أن يُسجل هذا الموقف في محضر هذه الجلسة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في احتتام نظرها في البند ٧٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.

**السيد بوتنارو** (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن بأنه منذ تقديم مشروع القرار، أصبحت البلدان التالية من رعاة مشروع القرار: ألبانيا، أندورا، كوستا ريكا، جورجيا، غانا، هندوراس، باراغواي، وسان مارينو، بالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤهم في الوثيقة A/66/L.47.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/66/L.47؟

اعتمد مشروع القرار A/66/L.47 (القرار ٦٦/٢٦٢).

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان الذي يرغب في التكلم شرحاً للموقف بشأن القرار المتخذ للتو.

وأود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن يدلي بها الممثلون من مقاعدتهم.

**السيد عثمان** (السودان): إن وفد السودان يود أن يؤكد أنه سيعمل مع سائر أعضاء المجتمع الدولي لترسيخ مفهوم العدالة الدولية. ولكننا، في ذات الوقت، ضد تسييس هذا المفهوم من أي جهة كانت. كما أؤكد أننا ضد الإفلات من العقاب.

ولهذا، يود وفد السودان أن يقول إنه نظراً لأنه ليس طرفاً